التقرير اليومي

2006/12/22

إستراتيجية ريغان
الطريقة الصحيحة للتفاوض مع سوريا وإيران
بقلم إبراهام د. سوفاير
20 كانون الأوّل 2006
جريدة الرأي، أمريكا

إنّ التفاوض الناجح مع الأعداء ليس ناتجاً من المحادثات نفسها، وإنّما من الإستراتيجية المترافقة معها. إنّ توصيات المجموعة تستحق الدعم لكنّها يجب أن تدمج بفعالية مع إستراتيجية الرئيس بوش لإنهاء إرهاب الدولة. فالرئيس ريغان تحدى سوء السلوك السوفياتي عبر إجراءات عديدة ودعم وزير خارجيته جورج شولتز جهوده، لكنّه سعى الى التفاوض مع السوفيات في محاولة لتعزيز الإستقرار وتخفيض الأسلحة النووية وتعزيز الفهم المشترك وأموراً أخرى. ولجعل المفاوضات ممكنة، تبنّت الولايات المتّحدة سياسات معيّنة، وهي تشمل:

تقبّل النظام: تراجعت الولايات المتّحدة عن أنشطتها الهادفة لتدمير النظام السوفياتي رغم إستمرارها بإنتقاد شرعيته السياسيّة.
العلاقة المحدودة: تواصلت المفاوضات حول حقوق الإنسان، السيطرة على التسلح والقضايا الإقليمية والعلاقات الثنائية من دون تواصل مباشر مع السوفيات.
ضبط الخطاب: وعد ريغان بعدم "الشماتة" عندما كان السوفيات يوافقون على عروض أميركية.
المصلحة الخاصة: بنيت سياسة التفاوض الأميركية على أساس إقناع السوفيات العمل لأجل مصالحهم الخاصة الأفضل.

وتحوي الإستراتيجية الخارجية لمجموعة الدراسات حول العراق عدة عناصر ضرورية لديبلوماسية ناجحة، هي: الحاجة الى حوافز والى عقبات؛ مفاوضات من دون "شروط مسبقة"، مفاوضات "شاملة وثابتة"، وهذه كلها تتطلب توازن المصالح.

إنّ سوريا غير ملتزمة بعمق بحزب الله أو حماس ليمنعها ذلك من قبول السلام مع إسرائيل وزيادة التعاون في العراق، لبنان والمناطق الفلسطينية مقابل الجولان، والقيام بدور بناء في المنطقة. لكن مجموعة دراسات العراق تفترض أنّ بإمكان الولايات المتّحدة توفير التعاون الكامل السوري في جميع التحقيقات في الإغتيالات السياسية في لبنان. إلاّ أنّ ذلك يحتاج الى لتفاوض حوله. وقد تكون مساعدة سوريا في تأمين إطلاق الجنود الإسرائيليين أن يرى لدى حزب الله وحماس نقطة جيدة للبداية. أمّا بما يتعلق بإرجاع الجولان ضمن إتفاقية سلام آمنة وشاملة، فإنّ ذلك سيتطلب جهوداً كبرى.

إنّ إتفاقية ما حول إرجاع الجولان مقابل السلام قد يحظى بدعم معظم الإسرائيليين وكذلك الحكومة الإسرائيلية الحالية. هذا بالنسبة لسوريا، أمّا إيران فإنّ مجموعة الدراسات قد تكون محقة لجهة عدم أرجحية موافقة إيران على التفاوض مع الولايات المتّحدة لإحلال الإستقرار في العراق. فالثقة المفقودة بينهما تعرض الى وجوب بدء مفاوضات حول قضايا محدودة في مكان إجتماع لا يكون موضع جدال.

فإيران ممتعضة من بقاء عدد من إدعاءاتها البارزة ضد الولايات المتّحدة دون حل بعد مرور أكثر من 20 عاماً، وعلى الولايات المتّحدة أن تعرض التفاوض حولها على أساس كفوء وسريع. وعند حصول تقدم، فمن المحتمل توسّع التفاوض ليشمل قضايا كأفغانستان، العراق والمسائل التجارية وحقوق الإنسان.

وفي الواقع، فإنّ التحول الكبير والرئيسي في إيران سينتج على الأرجح من التطبيع والأنشطة الداخلية أكثر مما سينتج عن المجموعات المعارضة الساعية للإطاحة بالنظام. ويجب الإستمرار بجهود فرض العقوبات على إيران وبالقوة الممكنة، كما يجب إطلاق تحذير واضح بأنّه على سوريا وإيران التخلي عن أشكال إرهاب الدولة، كما تطالب قرارات مجلس الأمن ومساندتها بتحضيرات مهمة للقيام بعمل ما.

فبالرغم أنّه من الصعب التفكير بعمل عسكري ضد سوريا أو إيران، فإنّ إستمرار رعايتهما للإرهاب ضد دول أخرى سيستفز الشعب الأميركي في النهاية، إن لم يكن المجتمع الدولي، لممارسة الحق في الدفاع عن النفس من خلال حروب تدميرية يمكن تحمّل تكاليفها بدلاً من الممارسات المكلفة لبناء الدولة.

سوريا تحت مجهر بوش

بقلم آدم زاغورين
2006/12/20

كانت إدارة بوش تغذي، وبهدوء، أفراداً وأحزاباً معارضين للحكومة السورية لتقويض نظام الرئيس بشار الأسد. وقد حددت أجزاء من معالم الخطة في وثيقة سرية من صفحتين تقول أنّ الولايات المتّحدة بدأت "بدعم إجتماعات منتظمة لناشطين سوريين في الداخل والمنتشرين في أوروبا".

حيث أنّ الوثيقة تقول أنّ الإنتخابات التشريعية السورية مبرمجة لتجري في آذار 2007، فيجب إستثمار الفرصة بحسب المنتقدين لنظام الأسد. وتعرض الوثيقة خطة سرية "لمراقبة الإنتخابات"، كما تدعو الى تقديم المال خلسة لسياسي واحد على الأقل ينوي الدخول في المنافسات الإنتخابية.

ولم يتم حتى الآن الموافقة على الخطة والسبب، في جزء منه، أنّ هناك تساؤلات عما إذا كانت الإنتخابات السورية ستؤجّل أو حتى تلغى. ويقول بعض المنتقدين في الكونغرس والإدارة الأميركية بأنّ خطة كهذه يجب تقييمها قانونياً "كعمل سري"، بحيث تتطلب، حسب القانون، أن يقوم البيت الأبيض بإبلاغ لجان الإستخبارات في مجلس النواب بها.

وتقول الخطة بأنّ جزءاً من هذه الجهود يجب إدارتها من خلال المؤسسة التي يديرها عمار عبد الحميد، وهو عضو في "جبهة الإنقاذ الوطني" المعارضة في واشنطن. وتضم الإخوان المسلمين، كما تضم عبد الحليم خدام، المنفي بعد صدام سياسي مع النظام.

كانت عملية "تعزيز الديمقراطية" النقطة التي ركّز عليها الديمقراطيون والجمهوريون، وقد وكلت الى إليوت أبرامز، الشخصية البارز في فضيحة إيران- كونترا، القيام بهذا المجهود في مجلس الأمن الدولي. أمّا في الماضي، فكانت الولايات المتّحدة تدعم "بناء الديمقراطية للإطاحة بالديكتاتوريات اللا صديقة.

ولكي تكون خطة "مراقبة الإنتخابات" السورية فعالة، توضح الخطة بأنّ الجهود الأميركية يجب إخفاءها: عدم نشرها في العلن. إلاّ أنّ خبراء "بنشر الديمقراطية" يقولون أنّه من غير الحكومة تقديم دعم مالي لمرشح معين في الإنتخابات بسبب تباين المصالح الملحوظ ولأنّ الحكومة السورية قد تثأر من أي شخص في الداخل يعتبر مسانداً للجهود الإنتخابية بدعم أميركي. كما أنّ هذه المحاولات الأميركية ستجعل الحوار بين واشنطن ودمشق صعباً أو مستحيلاً.

ويقول إدوارد دجيرجيان، السفير الأميركي الأسبق في سوريا، والذي عمل على تقرير مجموعة دراسات العراق، بأنّ المعارضة السورية منقسمة وضعيفة للغاية وبأنّ المكاسب ضئيلة، وقال بأنّ هذا الأمر يعرقل الخيار الأفضل وهو إشراك سوريا بقضايا أساسية وأكثر أهمية كالعراق، السلام مع إسرائيل، ومخاطر الأوضاع اللبنانية.

ويقول جوشوا لانديس، خبير بالشؤون السورية ومساعد مدير في مركز دراسات السلام في جامعة أوكلاهوما، بأنّ هذا المجهود لرفع المعارضة السورية تحت إسم "تعزيز الديمقراطية" و "مراقبة الإنتخابات" ما هو في الواقع إلاّ ضغط أميركي على الحكومة السورية لتنفيذ الإرادة الأميركية.

أمّا المال الذي سيقدّم لخطة "مراقبة الإنتخابات"، فإنّه قد يمر عبر قناة برنامج الإدارة المعروف بإسم مبادرة الشراكة الشرق أوسطية أو (MEPI). وهذا الدعم المالي بدوره يمر عبر قنوات تضم المؤسسة الديمقراطية الوطنية، وهي مؤسسة لا تبغي الربح وملحقة بالحزب الديمقراطي، ومؤسسة الجمهوريين الدولية (IRI)، وهي مرتبطة بالحزب الجمهوري الأميركي. وفي الحالة السورية، تحدد خطّة مراقبة الإنتخابات مؤسسة IRI بصفتها "شريك" رغم أنّ موقع IRI المهتم بنشر الديمقراطية لا يذكر سوريا ولم يكن للناطق بإسم IRI أي تعليق حول ما قد تكون المنظّمة قد خططت له أو جاري التخطيط له في سوريا، واضعاً الموضوع بأنّه "حساس".

وقال توماس كايسي، نائب الناطق بإسم الإدارة الأميركية بأنّ خطة "مراقبة الإنتخابات" قد مرّت عبر مسودات سرية عديدة، إلاّ أنّ "الخطة الأساسية لا تزال صالحة جداً".

العراق معضلة الشرق الأوسط

بقلم روبرت ماكماهون، مجلس العلاقات الدولية
20 كانون الأوّل 2006

مضى أقل من سنتين على الخطاب الرئاسي الثاني للرئيس بوش، والذي وعد فيه بسياسة خارجية أميركية مكرسة لنشر الديمقراطية. ومنذ ثلاثة أشهر فقط، أدلى بخطاب في الأمم المتّحدة تحدث فيه عن "إصلاحيين معتدلين في الشرق الأوسط الكبير" و "رسالة أمل بالديمقراطية". وقد ظهر، حتى الآن، أنّ أجندة الحريات لإدارة بوش قد عانت من نسف فادح لها في الشهر الماضي وسط تضرر سيطرتها على العراق. أمّا الأمر الذي سرّع بذلك، فهو الهزيمة المدوية للجمهوريين في الإنتخابات النصفية وكذلك التقييم الصارم لمجموعة دراسات العراق حول التحركات الأميركية في العراق.

وقد إنحرفت مجموعة الدراسات لتذكر أنّ الهدف من نشر الديمقراطية وشددت على الديبلوماسية الإقليمية بما فيها إعادة إحياء عملية السلام الإسرائيلية- الفلسطينية كطريقة لجلب الإستقرار الى العراق. وقال المحرر في الواشنطن بوست، جيم هوغلاند، القادم حديثاً من مؤتمر البحرين لقادة دول الخليج الفارسي، بأنّه قد حان الوقت لتعديل سياسي واسع عقب "الإحتلال الأميركي غير الفعال للعراق، والذي تم بإسم ترسيخ الديمقراطية في المنطقة". ومع الحكومة الديمقراطية الحساسة والمترسخة في لبنان، وهيمنة النفوذ الإقليمي لإيران والأزمة الفلسطينية العميقة، يقول بعض المحللين بأنّ المنطقة في حاجة الى يد أميركية قوية غير مثقلة بأعباء العراق. ويقول المحرر الأجنبي لـ "نيوزويك"، فريد زكريا، "إنّ جورج بوش بحاجة لأن يدرك بأنّ عليه الإختيار الآن بين العراق وبين مشروعه للشرق الأوسط الكبير.

لكن وسط كل الإستشارات الآتية من داخل وخارج الإدارة حول السياسة الشرق أوسطية، والتي حددت معالمها في هذا اللقاء غير الرئسمي مع الصحافة، أشار بوش الى أنّه لا يخطط لتحول مفاجئ، فالهدف يبقى ثابتاً وكذلك "تثبيت" الديمقراطية في العراق بحسب ما قال. وحتى هذه اللحظة، فإنّ وزيرة الخارجية تقوم بقمع فكرة إشراك سوريا وإيران، حيث أخبرت الواشنطن بوست بأنّ الحصول على مساعدتهما لتوفير الأمن للعراق سيتطلّب ثمناً عالياً جداً. وتساءل آخرون عن قضايا الشرق الأوسط لحل الصراع الفلسطيني- الإسرائيلي والمرتبط بنجاح مبادرات أميركية للشرق الأوسط.

"إنّ ذلك لن ينهي الحرب، ولن ينهي المواجهة الشيعية- السنية الواسعة، ولن يمنع إيران من السعي لتصدير إيدولوجيتها". هذا ما قاله مستشار الأمن الإسرائيلي جيرالد ستينبرغ لبرنارد غيرتزمان.

لكن في العراق نفسه، الذي قال عنه البنتاغون أنّه قد وصل الى أعلى مستوى من العنف هذا الخريف، يُتوقع من الرئيس بوش القيام ببعض التعديلات لسياسات مبنية في جزء منها على توصيات لخطط وشيكة ستصدر عن البنتاغون ومجلس الأمن القومي والتي ستنافس تقرير مجموعة الدراسات. وقال بوش يوم الأربعاء بأنه كان يدرس توسيع عدد المارينز والجيش الأميركي، إلاّ أنّه لن يرسل جنوداً أكثر الى العراق من دون "مهمة معينة". ويقول فريد بارنز في الويكلي ستنادارد بأنّ بوش تفاعل إيجابياً مع الخطة التي أوضحها له الجنرال المتقاعد جاك كين والخبير العسكري المتقاعد فريدريك و. كانمان من مؤسسة American Enterprise Institute. وتتطلب الخطة زيادة حقيقية في عديد القوات على الأرض، وتدعو الى تغيير التركيز الأميركي على فكرة تدريب الجنود العراقيين الى "توفير الأمن للشعب العراقي وإحتواء تصاعد العنف". وفي نفس الوقت، فإنّ خبراء كوزير الخارجية الأسبق، كولن باول قال "واجهوا الأمة"، وأنّ التشديد يجب أن يكون على نقل المسؤوليات الأمنية الى القوات العراقية.

إنّ كل هذه الأمور ترفع من درجة التوقعات لدور وزير الدفاع المقبل روبرت غايتس الذي إستلم منصبه هذا الأسبوع، والذي كان قد سبق له وقام برحلة شاقة وبطيئة الى الجبهة العراقية.

صراع من ثلاث طبقات

ناشيونال رفيو أونلاين
13 كانون الأوّل 2006
بقلم تونـي بدران

الحكمة التقليدية هي أنّ كل أزمة في لبنان لها ثلاثة أبعاد: محلية، إقليمية ودولية.

وحلياً، نزلت ميليشيا حزب الله الشيعية وحشداً من حلفاءها وأصدقاء سوريا بكثافة الى الشوارع مطالبة بإسقاط الحكومة برئاسة فؤاد السنيورة السيئ. وفي بلد تحكمه البروتوكولات الطائفية وتركيبة التعايش (لا غالب ولا مغلوب)، تشكل هذه الأعمال إنتهاكاً كاملاً. فمن الصعب عدم الإستنتاج بأنّ هذه محاولة إنقلاب من قِبَل الميليشيا الشيعية التي، وبعد إشعالها حرباً مدمرة مع إسرائيل هذا الصيف، تحولت بنظرها نحو الداخل.

فهذه دعوة من قِبَل حزب الله للسيطرة عملياً على كل أقسام الحكومة اللبنانية. ويبدو واضحاً أنّ تحرك حزب الله محكوم بإعتبارات إقليمية، حيث أنّ الهدف الأساسي من الإطاحة هو طرح تأسيس المحكمة الدولية جانباً. وهذا هو الهدف الأول للنظام السوري الذي بعث برسالة الى الأمم المتّحدة يقول فيها أنّ سوريا لا توافق على تأسيس المحكمة وبأنّها لا تعتبر نفسها معنيّة بأي محكمة كهذه.

إنّ حزب الله ملتزم بحماية حليفه السوري لأنّ أي إضعاف له سيكون مؤذياً بالنسبة له. كما أنّ حزب الله يريد أن يضمن، وبشدة، بقاء لبنان في المحور الإيراني- السوري والإطاحة بالحكومة حزء من هذا الهدف.

ويريد حزب الله تحويل التوازن الإقليمي ليكون بعيداً عن الدول العربية السنية- مصر، العربية السعودية والأردن- وذلك لصالح المحور الإيراني. وهذا المجهود هو لتأسيس النفوذ الإيراني، من خلال سوريا، في قلب الشرق. وقد ظهر ذلك من خلال خطاب الأسد في 15 آب، الذي أوضح فيه خياراته الإستراتيجية التي صنعها.

أمّا حسني مبارك، فقد قال مرّة بأنّ "بإمكان إيران إرسال الناس لدعم حزب الله، عندها ستكون بلدان أخرى ملتزمة بإرسال آخرين لدعم السنيورة. وهذه ستكون مشكلة". هناك تشابه جزئي مع العراق في تعليقات مبارك الذي كانت رسالته مدروسة وواضحة. وكان هذا الكلام رداً على تصريح لآية الله الخامنئي أعلن فيه أنّ لبنان "سيكون نقطة الهزيمة لإسرائيل وأميركا".

وقد تعرّض هذا التحالف لهزة عنيفة هذا الصيف، فالقرار الدولي 1701، الذي أنهى الحرب، وضع قوات اليونيفيل والجيش اللبناني على الحدود مع إسرائيل مجرّداً حزب الله وحلفائه الكبار الإقليميين من الورقة الأساسية التي أمسكوا بها طويلاً، قاعدة معادية لإسرائيل.

أمّا الهدف الآخر الذي يقف خلف الإطاحة بالحكومة، فهو تحويل القرار 1701 الى ورقة لا حياة فيها، ولكي يستعيد حزب الله تأثيره بالكامل. إنّ الفراغ الأمني وفراغ السلطة في لبنان قد يزيد مخاطر حدوث هجمات على اليونيفيل. هذا الإنقلاب هو جزء من معركة إقليمية الولايات المتّحدة متورطة فيها، والبيت الأبيض يدرك ذلك، فما الذي يُحَضَر الآن؟

سنة جديدة، سنة خطيرة جداً

بقلم روبرت باري
21 كانون الأوّل
كونسورتيوم

يمثل الشهرين أو الثلاثة الأولى من عام 2007 إفتتاحية خطيرة لجهة تصعيد الحرب في الشرق الأوسط، بما أنّ جورج دبليو بوش سيكون منساقاً الى مضاعفة رهانه في العراق بواسطة الإنضمام الى رئيس الحكومة الإسرائيلية إيهود أولمرت، ورئيس الوزراء البريطاني الذي يوشك على الرحيل طوني بلير لضرب سوريا وإيران، تقول المصادر الإستخباراتية.

.....

قد يكون هدف الرئيس بوش تجاوز المستنقع الدموي الذي تغرق فيه القوات الأميركية عن طريق إنجاز "تغيير النظام" في سوريا وتدمير المرافق النووية في إيران. عاصفتان ستؤديان الى إضعاف المسلّحين الإسلاميين في العراق، لبنان، والأراضي الفلسطينيّة.

فالقوة الجوية والجيش الإسرائيلي قد يحملان عبء القتال الجديد بالرغم من الدعم المقدّم من القوات الأرضية والبحرية الأميركية في الشرق الأوسط، ويقول المصدر الإستخباراتي. ويدرس بوش الآن "زيادة" مستوى الجيش الأميركي في العراق من حوالي 140,000 الى حوالي 170,000 جندي. كما أنّه قام بإرسال مجموعة طائرات ثانية في مهمة الى ساحل إيران.

وعلى كل، فإنّ بوش قد واجه، حتى الآن، معارضة قوية من رئيس هيئة الأركان في البنتاغون لخطة رفع مستوى الجيش في العراق، وكان ذلك جزئياً، لأنّ الجنرالات لا يعتقدون أنّه منطقياً الإلتزام بجنود أكثر من دون مهمة عسكرية معينة.

لكن ليس واضحاً مدى ما يعلمه الجنرالات عن أجندة الحرب الموسّعة التي كانت تتم مناقشتها أحياناً بإجتماع تلو الآخر بين المسؤولين الكبار- بوش، أولمرت وبلير- بحسب المصادر الإستخباراتية.

ومنذ إنتخابات مجلس الشيوخ في 7 تشرين الثاني، إجتمع القادة الثلاث بلقاءات دورية التي كانت تبدو في مظهرها أنّ أهدافها صغيرة. وقد إلتقى أولمرت ببوش سراً في 13 تشرين الثاني وزار بلير البيت الأبيض بـ 7 كانون الأوّل. كما إجتمع بلير بـ أولمرت للتشاور في 18 كانون الأوّل.

فهؤلاء القادة الثلاث بإمكانهم إنقاذ سمعتهم إذا ما إندلعت حرباً كبرى في الشرق الأوسط وإنتهت لصالحهم. لقد كان بوش وبلير في مقدمة القوة المحركة لغزو العراق في آذار 2003، والذي تحول منذ ذلك الحين الى إحتلال مدمر. وفي آب 2006، أطلق أولمرت هجمات ضد حماس في غزة وحزب الله في لبنان مما جرّ عليه إدانة دولية بسبب مقتل مئات المدنيين، كما أدّى الى إنتقاده محلياً لتصميمه البائس لخطط الحرب.

وقد وجد أيضاً هؤلاء الزعماء الثلاثة أنفسهم محشورون بالزاوية من قِبَل معارضيهم السياسيين. فالحزب الجمهوري لبوش فقد سيطرته على مجلس النواب والشيوخ في 7 تشرين الثاني، وخضع بلير الى ضغوط حزبه العمالي ووافق على التنحي في ربيع 2007. أمّا أولمرت، فيعاني من نفور وإشمئزاز شعبي واسع بسبب الحرب اللبنانية الفاشلة.

وحتى الآن، وبالرغم من هذه الإنتكاسات، فقد رفض هؤلاء القادة النصيحة من أكثر المستشارين إعتدالاً بأن يتبنوا إستراتيجيات أقل مواجهة ودرس إجراء مفاوضات غير مشروطة مع أعدائهم المسلحين.

أمّا الأمر الأكثر إثارة، فهو إزدراء بوش لخطة مجموعة دراسات العراق التي وضعها مستشار العائلة القديم، وزير الخارجية الأسبق جيمس بيكر. وبدلاً من الإلتفات الى نصيحة بيكر والبدء بسحب الجنود الأميركيين من العراق، وكذلك بدء المحادثات مع سوريا وإيران، فإنّ بوش رفض فكرة "المخرج الرشيق" وقام بوضع مجموعة من الشروط المسبقة غير المقبولة قبل إجراء محادثات مع إيران وسوريا.

وبمعنى آخر، لقد رمى بيكر بطوق النجاة لبوش الذي رماه بدوره.

أجندة الإنتصار

إستمر بوش بالإصرار على "الإنتصار" في العراق ورفع مرة أخرى من حدة خطابه. فهو يتحدث الآن عن شن حرب طويلة ضد "المتطرفين والراديكاليين" الإسلاميين، ولا يتحدث فقط عن الهدف الأصلي لجهة هزيمة "الإرهابيين ذوي الإمتداد العالمي".

وفي مؤتمره الصحفي في 20 كانون الأول، إبتكر بوش هذا النضال الواسع ضد الإسلاميين بصفته إمتحاناً لصبر وتحمل الإنسان الأميركي، وليكون ذلك برهاناً للعدو بأنّه "ليس بالإمكان دفعنا خارج الشرق الأوسط، ليس بإستطاعة الأعداء أن يرعبوا أميركا".

وعرض بوش أيضاً الى أنّ قرارات مؤلمة تنتظرنا في السنة الجديدة. "لن أقوم بصنع توقعات حول كيف سيكون عام 2007 في العراق ما عدا أنّ هذا العام سيتطلب منا خيارات صعبة وتضحيات إضافية، لأنّ العدو لا يرحم وعنيف"، قال بوش.

وبدلاً من مراجعة حلمه بصفته من المحافظين الجدد، حول تحويل الشرق الأوسط، قام بوش بمناقشة توسيع الجيش الأميركي لشن حربه الطويلة. "علينا أن نكون متأكدين من أنّ جيشنا لديه القدرة على البقاء في الحرب لفترة طويلة من الوقت"، قال بوش. "لست أتنبأ بأي مسرح معين، لكنني أتوقع بأنّه سيلزم بعض الوقت لكي تنتصر إيديولوجية الحري على إيديولوجية الكراهية... نحن في بداية صراع بين إيديولوجيات متنافسة- صراع سيحدد ما إذا كان أطفالكم يستطيعون العيش بسلام أم لا. إنّ فشلاً في الشرق الأوسط، مثلاً، أو فشلاً في العراق أو الإنعزالية، سيعرض جيل الشباب الأميركي الى خطر دائم من الخارج".

وهكذا، وبدلاً من التفتيش على سبيل للخروج من المستنقع الأميركي، فإنّ بوش- الغاطس حتى نصفه بالوحل- مصمم على الغوص فيه. وعلى كل، فإنّ مأزق بوش المحيّر هو أنّ الوقت يلعب ضده، وليس فقط الشعب الأميركي الغاضب أكثر فأكثر، لأنّ الجيش الأميركي عالق في وسط حرب أهلية طائفية في العراق، وإنّما لأنّ قاعدة بوش السياسية المحلية والدولية مستمرة بالتآكل.

أمّا بلير الذي يتعرض للسخرية بشكل كبير في الولايات المتّحدة ويوصَف بـ "كلب بوش"، فإنّه يقترب من نهاية ولايته. كما أنّ حزب بوش الجمهوري لقل حول إنتخابات 2008 إذا ما كان الجنود الأميركيون لا يزالون يموتون في العراق في السنتين المقبلتين، بالإضافة الى أنّ قلّة من المحللين يعتقدون بأنّ "زيادة" مؤقتة للجنود سوف تعمل لوحدها على وقف التدهور المستمر في العراق. وقد أقر بوش بذلك في مؤتمره الصحفي.

"فلكي نقوم بالزيادة، يجب أن يكون هناك مهمة معينة يمكن إنجازها مع عدد جنود أكثر"، قال بوش، "وهذا بالضبط ما قاله قادتنا وكذلك الأشخاص الذي يعلمون الكثير عن العمليات العسكرية. وأنا أوافق معهم على أنّه يجب أن يكون هناك مهمة معينة يمكن إنجازها مع جنود إضافيين قبل أن أوافق على تلك الإستراتيجية".

وعلى الرغم أنّ هذا الأمر ليس منطقياً جداً لجهة كونه طريقة لإخماد النزاع الأهلي في العراق، فإنّ الزيادة العسكرية الأميركية يمكن أن تساعد على حماية المصالح الأميركية في العراق إذا ما

تسببت الهجمات الإسرائيلية على سوريا وإيران بإنفجار أعمال الثأر ضد الأهداف الأميركية والبريطانية.

حرب كبرى

بالنسبة لبوش، فإنّ توسيع الحرب الى خارج العراق ليس أمراً جديداً. فمنذ ربيع 2006، كان بوش، حسب ما قيل، يزن الخيارات العسكرية لقصف المرافق النووية الإيرانية، لكنّه واجه مقاومة من كبار الضباط العسكريين الأميركيين.

وكما ذكر المراسل المحقق سيمور هيرش في تقريره في النيو يوركر، فإنّ عدداً من الضباط الأميركيين كانوا منزعجين من المخططين للحرب في الإدارة الذين كانوا يؤمنون بأنّ الأسلحة النووية التكتيكية المدمرة للحصون (Bunker- Busting)، والمعروفة بـ B61-11s، هي الطريقة الوحيدة لتدمير المرافق النووية الإيرانية المدفونة بالعمق تحت الأرض.

وقد أخبر أحد مسؤولي المخابرات الكبار السابقين بأنّ البيت الأبيض رفض التخلص من الخيار النووي من الخطط برغم إعتراضات رئيس هيئة الأركان. "عندما كان أحد يحاول سحب هذا الخيار، كانوا يصرخون"، قال المسؤول السابق (نيويوركر، 17 نيسان 2006).

وعلى كل، وفي أواخر نسيان 2006، فإنّ رؤساء الأركان إستطاعوا في النهاية حمل البيت الأبيض على الموافقة بأن إستخدام الأسلحة النووية لتدمير محطة تخصيب اليورانيوم الإيرانية في ناتانز، والتي تبتعد أقل من 200 ميلاً عن جنوب طهران، كان سياسياً أمراً غير مقبول"، ذكر هيرش في تقريره.

"وكان بوش ونائبه ديك تشيني جديان للغاية دول التخطيط النووي"، قال المسؤول الإستخباراتي السابق. لكن- ومع سحب الخيار النووي على الطاولة- فإنّ كبار المسؤولين العسكريين الأميركيين قلقون من المضاعفات الإقتصادية والسياسية الجانبية الناتجة عن حملة قصف ضخمة ضد إيران.

وقد كتب هيرش قائلاً:

"داخل البنتاغون، عارض كبار القادة وبشكل متزايد خطط الرئيس، بحسب مسؤولين وضباط متقاعدين وموجودين في الخدمة. فالجنرالات والأدميرالات أخبروا الإدارة بأنّ حملة قصف جوي قد لا تنجح على الأرجح في تدمير برنامج إيران النووي. كما أنّهم حذروا من أنّ الهجوم قد يؤدي الى عواقب إقتصادية وسياسية وعسكرية خطيرة بالنسبة للولايات المتّحدة".

وقد إستشهد هيرش بقول لجنرال متقاعد من أربعة نجوم "بدأ النظام يستشعر نهاية الطريق، فهم لا يريدون أن يدينهم التاريخ، يريدون أن يكونوا قادرين على القول *لقد صمدنا* ". (نيويوركر، 10 تموز 2006).

وبالإضافة الى مخاطر برنامج إيران النووي، فإنّ إدارة بوش تعتبر تنامي الهلال الشيعي عبر الشرق الأوسط بصفته يشكل تهديداً للنفوذ الإيراني. وكتبت محللة سياسية في الواشنطن بوست، روبن رايت، بأنّ مسؤولين أميركيين أخبروها بأنّه "بالنسبة للولايات المتّحدة، فإنّ الهدف الأوسع هو خنق محور حزب الله، حماس، سوريا وإيران والذي تعتقد إدارة بوش بأنّه يسهم بموارده بتغيير الملعب الإستراتيجي في الشرق الأوسط". (الواشنطن بوست، 16 تموز 2006).

وبحلول صيف 2006، كانت المصادر الإسرائيلية تصف إهتمام بوش بالعثور على ذريعة لضرب سوريا وإيران. وجاءت الفرصة عندما كان هناك توتراً كبيراً مع حماس في غزة ومع حزب الله في لبنان، والذي أدّى الى أسر الجنود الثلاثة والى التصعيد الإسرائيلي السريع للصراع، والى حملة برية وجوية ضد لبنان.

وقد إعتبر بوش ومستشاريه من المحافظين الجدد أنّ الصراع الإسرائيلي- اللبناني بمثابة فرصة لتوسيع الحرب لتشمل سوريا وإنجاز الهدف الذي طالما سعوا لأجله، وهو "تغيير النظام" في دمشق، قال المصدر الإسرائيلي.

وقد أخبرني أحد المصادر الإسرائيلية بأنّ مصلحة بوش في نشر الحرب الى سوريا كان يعتبر أمراً غبياً من قِبَل كبار المسؤولين الإسرائيليين، بالرغم من أنّ رئيس الحكومة أولمرت كان قد شارك، عموماً، الإستراتيجية المتشددة لبوش ضد المسلحين الإسلاميين.

وفي مقالة في 30 تموز 2006، أشارت جيروزاليم بوست أيضاً الى الرفض الإسرائيلي لإقتراح بوش حول حرب واسعة تشمل سوريا، إذ كان الإسرائيليون يتلقون إشارات من الولايات المتّحدة بأنّها مهتمة برؤية إسرائيل تهاجم سوريا، قالت الصحيفة.

وفي آب 2006، وفرت Inter-Press Service تفاصيل إضافية حول الموضوع، وذكرت في تقريرها أنّه تمّ تمرير الرسالة لإسرائيل من قِبَل نائب مستشار الأمن القومي لبوش إيليوت أبرامز، الذي كان الشخصية المحورية في فضيحة إيران- كونترا في الثمانينات.

"ففي إجتماع مع مسؤولين إسرائيليين كبار جداً، أسار أبرامز الى أنّ واشنطن قد لا يكون لديها إعتراض إذا ما إختارت إسرائيل أن توسع الحرب الى جارتها الشمالية الأخرى، تاركاً محاوره على تعيين بأنّ الهدف المصمم عليه كان سورياً"، هذا ما قاله المصدر لـ Inter-Press Service.

وفي كانون الأول 2006 ، شددت ميراف وورمسر، وهي من قياديي المحافظين الجدد أمّا زوجها فمستشار الشرق الأوسط لنائب الرئيس ديك تشيني، على أنّ المحافظين الجدد داخل وخارج الإدارة بوش أملوا بأن تهاجم إسرائيل سوريا كوسيلة لتقويض حالة التمرد في العراق.

"لو أنّ سوريا هزمت، فإنّ التمرد في العراق كان سينتهي"، قالت وورمسر في مقابلة لها مع إسحاق بنهورين لموقع Ynet Web. "كان جزءاً كبيراً من الفكرة أن على إسرائيل أن تحارب العدو الحقيقي، العدو الذي يساند حزب الله... فلو أنّ إسرائيل ضربت سوريا، لكانت ضربة قاسية للغاية لإيران مما سيؤدي الى إضعافها وبالتالي الى تغيير الخارطة الإستراتيجية في الشرق الأوسط.

وفي أوائل 2007، قد يمثل إعادة إحياء إستراتيجية المحافظين الجدد لجهة إستخدام الجيش الإسرائيلي للإطاحة بالحكومة السورية وإلحاق الضرر بالبرنامج النووي لإيران، خندق الرهان الأخير- والخطر جداً- من قِبَل بوش والمحافظين الجدد لدعم تراثهم التاريخي.

إذاً، كانت تلك هي القضية، فإنّ بوش سيوافق على "الزيادة" للقوات الأميركية في العراق، والذي سيعقبه، على الأرجح، تحريضاً أو إستفزازاً ما تلام عليه سوريا وإيران وبذلك يتم التبرير لحرب واسعة. إنّ المراهنة على حياة الجنود الأميركيين وعلى حياة المدنيين لا حصر لهم في كامل الشرق الأوسط، فإنّ بوش يكون ذلك يتبع القول المأثور القديم عن المدمنين على القمار: "تقامر بقرش، تقامر بدولار".